

ترجيحات الإمام الطبري للقراءات القرآنية الموافقة لفقه الإمامية

*Imam al-Tabari's recommendations for
Qur'anic readings in agreement with the
Imamiyyah jurisprudence*

د. أحمد طالب محمد الياسري

Yasiri-Al Mohammed Talib Ahmed .Dr

Ahmed.talib@sadiq.edu.iq

ملخص البحث

التي تهتم بالفقه الإسلامية ونراه يرجح بعضها
على بعض، وهذا ما دفعني ان اكتب هذا البحث
الموسوم بـ (ترجيحات الامام الطبري للقراءات
القرآنية المرافقة لفقه الامامية) موضوع يبحث
عن حجية القراءات القرآنية ومدى اثرها في بيان
الحكم الشرعي.

الكلمات المفتاحية: ترجيحات، الحكم الشرعي،
الامامية، القراءات القرآنية.

تُعد القراءات القرآنية من الموضوعات
التي تناولها علماء اللغة في مصنفاتهم حتى
أصبحت من اهم الموضوعات البحثية على
مستوى اللغة. فقد تناولها علماء التفسير من
جوانب أخرى على مستوى الحجية والسند،
وعلى مستوى الأثر الفقهي والعقائدي وغيرها.
ومن بين هؤلاء المفسرين الذين اهتموا
بالقراءات القرآنية الامام الطبري في تفسيره
جامع البيان في تأويل القرآن المعروف بتفسير
الطبري. فقد تناول الطبري القراءات القرآنية

Research Summary

Quranic readings are one of the topics that linguists dealt with in their works until it became one of the most important research topics at the level of language .Scholars of interpretation have dealt with it from other aspects at the level of authenticity and support ,and at the level of doctrinal and ideological impact and others .Among those commentators who were interested in the Qur‘anic readings was Imam al-Tabari in his interpretation of Jami‘ al-Bayan fi Ta‘wil al-Qur‘an ,known as al-Tabari’s Tafsir .Al-Tabari dealt with the Qur‘anic readings that are concerned with Islamic jurisprudence, and we see him prefer some of them over the other ,and this is what prompted me to write this research tagged with) Imam al-Tabari’s preferences for the Qur‘anic readings accompanying the Imamiyyah jurisprudence (a topic looking for the authenticity of the Qur‘anic readings and their impact on the statement of the legal ruling.

Keywords: Preferences ,Shariah ruling ,Imamiyyah ,Quranic readings.



المقدمة

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة القرآن، وأنعم علينا بنعمة الإيمان، وجعلنا من أمة حبيبه سيد الأنام، الذي وصفه في القرآن بوصف تام ((وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ)) والصلاة والسلام على حبيبه وسيد رسله محمد بن عبد الله وعلى آله الطيبين الطاهرين. وبعد..

لقد حظيت الدراسات القرآنية باهتمام علماء اللغة القدامى، ولاسيما ما تعلق منها بالقراءات القرآنية. فقد تناول علماء اللغة القراءات القرآنية على صعيد جميع المستويات اللغوية، فكانت دراستي هذه قد تناولت القراءات القرآنية من جانب اللغة والحجية والحكم الشرعي.

وكان من بين هؤلاء العلماء هو الامام الطبري فقد اهتم الطبري بالقراءات القرآنية التي تهتم بالفقه الاسلامية، فنراه يرجع بعضها على بعض ويضيف بعضها، الامر الذي رفع الكتب هذا البحث الموسوم بـ (ترجيحات الامام الطبري للقراءات القرآنية الموافقة لفقه الإسلامية) وهو البحث يقع في مقدمة والتمهيد ومبحثين، اما التمهيد فقد تناولت فيه سيره الامام الطبري، ومفهوم القراءات القرآنية، ومفهوم الحكم الشرعي. اما هذا المبحث الأول. فقد تناول فيه قراءات قرآنية على المستوى الأفعال. اما المبحث الثاني فقد تناول فيه

قراءات قرآنية على مستوى الأسماء ثم جاءت الخاتمة التي تضمنت فيها نتائج البحث. ثم المصادر البحث ومراجعته.

اسأل الله تعالى وهو ولي التوفيق ان يتقبل عملي هذا بقبول وحسن انه ارحم الراحمين وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وعلى اله الطيبين الطاهرين.

التمهيد:

أولاً: حياة الإمام الطبري:

هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب المعروف بالإمام أبي جعفر الطبري (الصفدي، ٢٠٠٧، صفحة ٢/٢١٢). ولد في طبرستان في مدينة آمل. نشأ الطبري بآمل تحت رعاية والده الذي غمره برعايته وتفرس فيه النباهة والذكاء والرغبة في طلب العلم، فتولى العناية به وأخذ يعلمه حفظ القرآن الكريم، وكان سبب اهتمام والده به لرؤيا رآها تفاعل بها خيرا عند تأويلها، فقد رأى أبوه أن ابنه واقف بين يدي الرسول (صلى الله عليه واله وسلم) ومعه مخلات مملوءة بالأحجار، وهو يرمي بين يدي رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم)، وقص الأب هذه الرؤيا على معبر فقال له: ((إن ابنك إن كبر نصح في دينه وذبح عن شريعة ربه)) (الصفدي، ٢٠٠٧، صفحة ٢/٢١٣). وكان والده قد أخبره عن رؤياه هذه وقصها عليه عدة مرات؛ فكانت حافزا له على طلب

العلم والمعرفة (الحموي (ت ٦٢٦)، ١٩٩٣،
صفحة ٢٤٤٨/٦). ولحبه لطلب العلم ارتحل
إلى الري وبغداد والكوفة والبصرة. وذهب
إلى مصر فسار إلى الفسطاط في سنة ٢٥٣،
وأخذ على علماءها علوم مالك والشافعي وابن
وهب (الحموي (ت ٦٢٦)، ١٩٩٣، صفحة
٢٤٤٧/٦). ثم رجع واستقر في بغداد وقد أثنى
عليه العلماء كثيرا، قال الخطيب البغدادي:
((كان حافظا لكتاب الله، عارفا بالقراءات،
بصيرا بالمعاني، فقيها بأحكام القرآن، عالما
بالسنن وطرقها، وصحيحها وسقيمها، وناسخها
ومنسوخها...)) (البغدادي، ٢٠٠١، صفحة
٥٥٠/٢). وقال فيه ابن خلكان: ((العلم المجتهد
عالم العصر صاحب التصانيف البديعة كان
ثقة صادقا حافظا رأسا في التفسير إماما في
الفقه والإجماع والاختلاف علامة في التاريخ
وأيام الناس عارفا بالقراءات وباللغة وغير
ذلك)) (خلكان (ت ٦٨١هـ)، ١٩٧١، صفحة
١٩١/٤). توفي الإمام الطبري في السادس
والعشرين من شهر شوال سنة ٣١٠ (خلكان
(ت ٦٨١هـ)، ١٩٧١، صفحة ١٩١/٤).
وذكر المؤرخون أن عمر الطبري
ناهز الثمانين بخمس سنين، ودفن في داره،
وسبب ذلك يعود إلى أن الحنابلة منعوا دفنه
نهارا ونعتوه بالرفض والتشيع (البصري
(ت ٧٧٤هـ)، ١٩٨٦، صفحة ٣٠٥/١١).

ثانيا: مفهوم القراءات القرآنية:

القراءة لغة: قال الراغب: ((والقراءة ضم
الحروف والكلمات بعضها إلى بعض في
الترتيل)) (الأصفهاني (ت ٤٠٣)، ٢٠٠٦،
صفحة ٣٠١). ويبدو أن الفعل قرأ يدل على
جمع واجتماع كيفما تصرف (أبو الحسين
(ت ٣٩٥)، ١٩٧٩، صفحة ٧٨/٥). وإنما
سمي القرآن قرآنا؛ لأنه يجمع السور ويضمها،
قال تعالى: ((إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ)) (القرآن
الكريم، صفحة ٥٧٧/ الآية: ١٨). والقراءات
جمع مؤنث سالم مفردة قراءة، مصدر قرأ
(الحربي، ٢٠١٢، صفحة ١١).

القراءات اصطلاحاً: أول من عرف
القراءات هو أبو حيان الأندلسي بقوله:
((علم يبحث عن كيفية النطق بألفاظ القرآن))
(الأندلسي (ت ٧٤٥)، ٢٠١٠، صفحة ١٤/١).
وجاء الزركشي بتعريف آخر للقراءات إذ يقول:
((والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور
في كتابة الحروف أو كفيياتها من تخفيف وتثقيل
وغيرها)) (الزركشي (ت ٧٩٤)، ٢٠٠٦،
صفحة ٣١٨/١). ثم جاء أبين الجزري ليعرفها
بقوله: ((القراءات علن بكيفية أداء كلمات
القرآن واختلافها بعزو الناقل)) (أبو الخير
(ت ٨٣٣)، ١٩٩٩، صفحة ٣).

يرى كثير من علماء الإمامية وغيرهم

من علماء المذاهب الإسلامية عدم حجية القراءات وعدم تواترها، وسأبدأ بذكر آراء بعض علماء المذاهب الإسلامية القائلين بعدم تواترها عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم). قال الزركشي: ((اعلم إن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) للبيان والإعجاز، والقراءات هي: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها)) (الزركشي (ت ٧٩٤)، ٢٠٠٦، صفحة ٣١٨/١).

وقال في مورد آخر: ((والقراءات السبع متواترة عند الجمهور، وقيل: بل مشهورة ... والتحقيق أنها متواترة عند الأئمة السبعة)) (الزركشي (ت ٧٩٤)، ٢٠٠٦، صفحة ٣١٩/١). ويبدو أن قوله: والتحقيق أنها متواترة عند الأئمة السبعة دليل على عدم تواترها عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وهو ما عليه أغلب علماء الإمامية، ومن كلامه يتبين لنا عدم حجيتها؛ لعدم تواترها عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم). وهذا أبو شامة الذي يرى هو الآخر عدم تواتر القراءات على الإطلاق إذ يقول: ((فالحاصل إننا لسنا ممن يلتزم التواتر في جميع الألفاظ المختلف فيها بين القراء، بل القراءات كلها منقسمة إلى متواتر وغير متواتر، وذلك بين لمن أنصف

وعرف وتصفح القراءات وطرقها)) (أبي شامة (ت ٦٦٥)، ١٩٧٥، الصفحات ١٧٧-١٧٨). وجاء ابن الجوزي الذي اشترط على صحة القراءة موافقتها للعربية ولو بوجه من الوجوه وموافقتها إحدى المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصحة سندها، فإذا حملت القراءة الشروط المذكورة آنفا فهي قراءة صحيحة، سواء أكانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، ويرى أن كل قراءة قد اختل ركن من أركانها أطلق عليها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة، سواء أكانت عن السبعة، أم عن أكثر منهم (الجزري، ٢٠٠٩، صفحة ٩/١). وممن يرى عدم تواترها جلال الدين السيوطي (السيوطي (ت ٩١١)، ١٩٧٤، الصفحات ٧٥/١-٧٧)، والرازي (الشافعي (ت ٦٠٤)، ٢٠٠٩، صفحة ٦٣/١)، وغيرهم.

وأما القائلون بعدم تواترها من علماء الإمامية فمنهم العلامة المجلسي الذي يقول: ((إن الخبر قد صح عن أئمتنا (عليهم السلام) إنهم أمروا بقراءة ما بين الدفتين وأن لا نتعداه بلا زيادة ولا نقصان منه حتى يقوم القائم (عليه السلام) عن قراءة ما وردت به الأخبار من أحرف يزيد على الثابت في المصحف لأنها جاءت بالآحاد، وقد يغلط الواحد فيما ينقله...)) (المجلسي (ت ١١١١)، ٢٠٠٨، صفحة ٧٥/٨٩).

وهذا العلامة البلاغي النجفي يرى أن القراءات السبع - فضلا عن العشر - إنما هي صورة بعض الكلمات، لا بزيادة كلمة أو نقصها، ومع ذلك ما هي إلا روايات آحاد وكثيرا ما يختلفون في الرواية عنه (النجفي، بلا سنة، الصفحات ٢٩/١-٣٠). ثم يقول: ((فيا للعجب مم يصف هذه القراءات السبع بأنها متواترة!! هذا وكل واحد من هؤلاء القراء يوافق بقراءته في الغالب ما هو المرسوم المتداول بين المسلمين...)) (النجفي، بلا سنة، صفحة ٣٠/١).

وقال السيد الخوئي: ((المعروف عند الشيعة أنها غير متواترة، بل القراءات بين ما هو اجتهاد من القارئ، وبين ما هو منقول بخبر الواحد، وقد اختار هذا القول جماعة من المحققين من أهل السنة، وغير بعيد أن يكون هذا هو المشهور بينهم)) (الخوئي، ١٩٧٤، صفحة ١٣٧).

ثالثا: مفهوم الحكم الشرعي:

الحكم لغة: ذكر الراغب الأصفهاني في مفرداته أن الحكم أصله المنع، ومنه سميت الحديد التي في اللجام حكمة الدابة، فقيل: حكمته، وحكمت الدابة، أي: منعته بالحكمة وأحكمته، أي: جعلت لها حكمة (الأصفهاني (ت ٤٠٣)، ٢٠٠٦، صفحة ٩٧). وذكر هذا

المعنى الفيومي إذ يقول: ((الحكم القضاء، وأصله المنع، يقال: حكمت عليه بكذا: إذا نعته من خلافه فلم يقدر على الخروج من ذلك، وحكمت بين القوم، فصلت بينهم، فأنا حاكم وحكم بفتحيتين، والجمع حكام)) (الفيومي (ت ٧٧٠)، ٢٠٠٥، صفحة ١٢٧).

الحكم اصطلاحاً: تعددت تعريفات علماء الأصول في المعنى الاصطلاحي للحكم وسأذكر بعضها منها. قال صفي الدين البغدادي: هو ((قضاء الشارع على المعلوم بأمر ما نطقاً أو استنباطاً)) (الحنبلي (ت ٧٣٩هـ)، ١٩٨٨، صفحة ٢٣). وعرفه الأمدي: بأنه ((خطاب الشارع المفيد فائدة شرعية)) (الظاهري (ت ٤٥٦هـ)، بلا سنة، صفحة ١/٣٦). وعرفه الاسنوي: بأنه ((خطاب الشارع المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو بالتخيير)) (الشافعي (ت ٧٧٢هـ)، ١٩٩٩، صفحة ١/٤١). وعرفه ابن اللحام: بأنه ((خطاب الشارع المتعلق بأفعال العباد)) (الحنفي (ت ٨٠٣هـ)، ١٩٩٩، صفحة ١/٣٩). ويبدو لي إن هذه التعريفات غير مانعة؛ لأن عليها مؤاخذات كثيرة وعلى سبيل المثال تعريف الأسنوي الذي يرى أن الحكم الشرعي هو: ((خطاب الشارع المتعلق بأفعال المكلفين)) (الحنفي (ت ٨٠٣هـ)، ١٩٩٩، صفحة ١/٣٩). فهذا التعريف عليه مؤاخذات؛ لأن الأحكام لا تتعلق بأفعال المكلفين

دائماً، بل قد تتعلق بذواتهم، أو بأشياء أخرى قد ترتبط بهم، لأن الهدف من الحكم الشرعي تنظيم حياة الإنسان، وهذا الهدف كما يحصل بخطاب متعلق بأفعال المكلفين كخطاب: (صل) و(صم) و(لا تشرب الخمر) كذلك يحصل بخطاب متعلق بذواتهم، أو أشياء أخرى تدخل في حياتهم، من قبيل الأحكام والخطابات التي تنظم علاقة الزوجية، وتعد المرأة زوجة الرجل غي ضل شروط معينة (الصدر ت ١٩٨٠م)، ١٤٢٤هـ، صفحة ٦/١).

وينقسم الحكم الشرعي على قسمين:

الأول: الحكم التكليفي، وهو المتعلق بأفعال الإنسان والموجه لسلوكه مباشرة في مختلف جوانب حياته الشخصية والعبادية والأسرية والاجتماعية التي عالجتها الشريعة، ونظمتها جميعاً، نحو: وجوب الصلاة، ووجوب الإنفاق، وحرمة شرب الخمر، وغير ذلك. والآخر: الحكم الوضعي الذي لا يكون موجهاً مباشراً للإنسان في أفعاله وسلوكه، بل يكون له تأثير غير مباشر في سلوك الإنسان، وهو كل حكم يشرع وضعاً معيناً يكون له تأثير في سلوك الإنسان، نحو: الأحكام التي تنظم حياة الزوجية، فإنها تشرع بصورة مباشرة علاقة معينة بين الرجل والمرأة، وتؤثر بصورة غير مباشرة في السلوك وتوجهه؛ لأن المرأة بعد أن تصبح زوجة - مثلاً - تلزم بسلوك معين تجاه زوجها (الصدر

ت ١٩٨٠م)، ١٤٢٤هـ، صفحة ٦٤/١). ثم إن بين هذين الحكمين ارتباطاً وثيقاً، إذ لا يوجد حكم وضعي إلا ويوجد إلى جانبه حكم تكليفي. فالزوجة حكم شرعي وضعي توجد إلى جانب أحكام تكليفية وهي: وجوب إنفاق الزوج على زوجته، ووجوب التمكين على الزوجة، وكذلك الملكية حكم شرعي وضعي توجد إلى جانبه أحكام تكليفية، من قبيل حرمة تصرف غير المالك إلا بأذنه، وهكذا (الصدر ت ١٩٨٠م)، ١٤٢٤هـ، الصفحات ٦٤/١-٦٥). والأحكام التكليفية تنقسم على خمسة أقسام: الأول: الواجب: ((وهو حكم شرعي يبعث نحو الشيء الذي تعلق به بدرجة الإلزام، نحو: وجوب الصلاة، ووجوب إعانة المعوزين على ولي الأمر)) (الصدر ت ١٩٨٠م)، ١٤٢٤هـ، صفحة ٦٥/١).

الثاني: الندب: ((هو خطاب الشارع الطالب للفعل طلباً غير جازم)) (الحنفي ت ٨٧٩هـ)، ١٩٨٣، الصفحات ١٠٧/٢-١٠٨). وعرقه السيد محمد باقر الصدر بقوله: ((حكم شرعي يبعث نحو الشيء الذي تعلق به بدرجة دون الإلزام، ولهذا توجد إلى جانبه دائماً رخصة من الشارع في مخالفته، كاستحباب صلاة الليل)) (الصدر ت ١٩٨٠م)، ١٤٢٤هـ، صفحة ٦٥/١).

الثالث: الحرمة: ((وهي حكم شرعي يزجر

عن الشيء الذي تعلق به بدرجة الإلزام، نحو:
حرمة الربا، وبيع الأسلحة من أعداء الإسلام))
(الصدر (ت ١٩٨٠م)، ١٤٢٤هـ، صفحة
٦٥/١).

الرابع: الكراهة: ((وهي حكم شرعي
يزجر عن الشيء الذي تعلق به بدرجة دون
الإلزام، فالكراهة في مجال الزجر كالاستحباب
في مجال البعث، كما أن الحرمة في مجال
الزجر كالوجوب في مجال البعث، ومثال
المكروه خلف الوعد)) (الصدر (ت ١٩٨٠م)،
١٤٢٤هـ، صفحة ٦٥/١).

الخامس: الإباحة: ((هي أن يفسح الشارع
المجال للمكلف لكي يختار الموقف الذي يريده،
ونتيجة ذلك أن يتمتع المكلف بالحرية، فله أن
يفعل وله أن يترك)) (الصدر (ت ١٩٨٠م)،
١٤٢٤هـ، صفحة ٦٥/١).

ومن هنا يتبين أن الحكم إذا كان واجبا فحينئذ
يكون المكلف ملزما بتأديته، وتركه يستوجب
ذم تاركه (الأرموي (ت ٦٨٢هـ)، ١٩٨٨،
صفحة ١٧٢/١). وأما الاستحباب فإنه لا يلزم
المكلف تأديته، وله الأجر والثواب في حال
الأداء. وأما الحرمة فهي كل عمل يذم فاعله،
وفي حال الارتكاب يكون مستحقا للعقاب. وأما
الكراهة فهي دعوة الشارع إلى الترك من دون
إلزام (الياسري، ٢٠١٤، صفحة ١٩). أو هو
كل فعل جاز فعله وترجح تركه (الأرموي

(ت ٦٨٢هـ)، ١٩٨٨، صفحة ١٧٥/١). وأما
الإباحة فهي التي تتساوى فيها المصلحة.

المبحث الأول: قراءات قرآنية على مستوى الأفعال.

قال الله تعالى: ((وَإِذْ جَعَلْنَا النَّبْتَ مَثَابَةً
لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى))
(سورة البقرة، صفحة ١٩/الآية: ١٢٥).
تناولت هذه الآية موضوع عظمة الكعبة التي
وضع قواعدها إبراهيم (عليه السلام)، وقد
ذكر الطبري في قوله تعالى: ((وَاتَّخِذُوا مِن
مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى)) قراءتين (الطبري،
٢٠٠٩، صفحة ٥٨٣/١): القراءة الأولى:
وهي قراءة المصحف الشريف إذ قرأ ابن
كثير، وأبو عمر، وعاصم، وحزمة والكسائي،
وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف: (واتخذوا)
بكسر الخاء بصيغة الأمر على جهة الإنشاء.
والقراءة الثانية: وهي قراءة نافع، وابن عامر:
((واتخذوا)) بفتح الخاء بصيغة الماضي على
جهة الخبر (البغدادي (ت ٣٢٤)، ١٩٨٠،
صفحة ١٧٠) (الجزري، ٢٠٠٩، صفحة
٢٢٢/٢) (بالبناء (ت ١١١٧هـ)، ٢٠٠٦،
صفحة ١٩٢).

أما قراءة من فتح الخاء على صيغة
الماضي فإنها تدل على أن الذين اتخذوا من

مقام إبراهيم (عليه السلام) صلى هم أتباعه، واستدلوا على ذلك بالذي بعده وهو قوله تعالى: ((وَعَهْدُنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ)) وهو خبر، وبذلك تكون جملة ((واتخذوا)) معطوفة على ((جعلنا))، أو معطوفة على جملة ((إذ))، وكأنه قال: وإذ جعلنا البيت مثابة وإذا اتخذوا (أبي مريم (ت ٥٦٥)، ١٩٩٣، صفحة ٢٩٨/١). وهذا من باب عطف جملة على جملة (الزجاج (ت ٣١١)، ٢٠٠٤، صفحة ٣٠٧/١).

أما قراءة كسر الخاء فإنها دالة على وجوب أداء ركعتي الطواف في الحج والعمرة. إذ يجب على الحاج والمعتمر أن يأتي بركعتي الطواف خلف مقام إبراهيم (عليه السلام)، وقد أورد الطبري روايات عن النبي (صلى الله عليه واله وسلم) تشير إلى وجوب الصلاة خلف مقام إبراهيم (عليه السلام) منها: حدثنا أبو كريب ويعقوب بن إبراهيم قال: حدثنا هيثم قال: أخبرنا حميد، عن أنس بن مالك قال: قال عمر بن الخطاب: قلت يا رسول الله، لو اتخذت المقام مصلى، فأنزل الله: ((وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى)) (الطبري، ٢٠٠٩، صفحة ٥٨٣/١).

ومثله ما أورده البخاري في صحيحه عن آدم قال: حدثنا شعبة، حدثنا عمرو بن دينار قال: سمعت ابن عمر يقول: قدم النبي (صلى الله عليه واله وسلم) فطاف بالبيت، وصلى خلف المقام

ركعتين... (الجعفي (ت ٢٥٦)، ١٤٢٢، صفحة ٢٨٥/الحديث ١٦٢٧). وصوب الطبري قراءة المصحف الشريف بكسر الخاء بالأمر على جهة الإنشاء إذ يقول: (والصواب من القول والقراءة في ذلك عندنا: ((وَاتَّخِذُوا)) بكسر الخاء على تأويل الأمر باتخاذ مقام إبراهيم مصلى، للخبر الثابت عن رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم) الذي ذكرناه آنفاً)) (الطبري، ٢٠٠٩، صفحة ٥٨٤/١). ورأي الطبري هذا موافق لفقه الإمامية إذ يرون أن من شروط الحج العمرة الطواف حول البت العتيق سبعة أشواط ومن ثم الصلاة ركعتين خلف مقام إبراهيم (عليه السلام)؛ لأن سياق الآية يدل على أن الصلاة المذكورة ليست الصلاة الفريضة، وإنما هي من متمات تشريع الحج، فتتخصر في صلاة الحج (النجفي (ت ١٢٦٦هـ)، ٢٠٠٩، صفحة ١٨٥/١٩). ودلت على ذلك روايات عن أئمة أهل البيت (عليهم السلام) منها: عن محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن إسماعيل، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الصباح الكناني، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن رجل نسي أن يصلي الركعتين عند مقام إبراهيم (عليه السلام) في طواف الحج والعمرة؟ فقال: ((ن كان بالبلد صلى الركعتين عند مقام إبراهيم (عليه السلام) فإن الله عز وجل يقول: ((وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ

إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى))، وإن كان قد ارتحل فلا أمره أن يرجع)) (الكليني (ت ٣٢٩)، ٢٠٠٨، صفحة ٤/٤٢٥). ومن هنا يتبين لنا أن قراءة المصحف الشريف تدل على وجوب أداء ركعتي الطواف في الحج والعمرة، وهذا ما ورد في روايات الفريقين بطرق معتبرة.

ثانيا: قراءات قرآنية بين الأفعال المجردة والأفعال المزيدة.

قال الله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا)) (سورة النساء، صفحة ٨٥/ الآية: ٤٣).

ذكرت الآية الكريمة أهم شعيرة من شعائر الإسلام وهي الصلاة، وما يتعلق بها من الغسل أو التيمم (السبزواري (ت ١٤١٤)، ٢٠٠١، صفحة ٨/٣٤٥). وأشارت الآية إلى أن من نواقض الصلاة المجامعة المعبر عنها في القرآن الكريم بالملامسة: ((أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ)) فقد حاء في لسان العرب: اللمس: كناية عن الجماع، لمسها ويلمسها، وكذلك الملامسة (المصري (ت ٧١١)، ٢٠١١، صفحة

٢٦٨/١٨). وقد ذكر الطبري في تفسيره أن في قوله: ((أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ)) وردت قراءتان (الطبري، ٢٠٠٩، صفحة ٤/١٠٤): القراءة الأولى: وهي قراءة المصحف الشريف: ((لامستم)) بألف. القراءة الثانية: وهي قراءة حمزة والكسائي: ((لمستم)) بغير ألف (الداني (ت ٤٤٤)، ٢٠٠٦، الصفحات ١٦٧/٢-١٦٨).

أما قراءة حمزة والكسائي: ((ولمستم)) بغير ألف فهي تدل على أن الفعل والخطاب للرجال، على معنى: مس بعض الجسد بعض الجسد، ومن اليد الجسد، فجرى الفعل من واحد، والدليل عليه قوله تعالى: ((وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرًا)) (سورة آل عمران، صفحة ٥٦/الآية: ٤٧)، ولم يقل: يماسني، وقوله: ((لَمْ يَطْمِئْهُمْ)) (سورة الرحمن، صفحة ٥٣٣/الآية: ٥٦)، ولم يقل: يطامئهم، وإن المس بغير جماع أيضا، ويتحقق ذلك بالغمز والإفضاء باليد إلى الجسد. وأشار الفيومي إلى ذلك بقوله: ((أصل اللمس باليد ليغرف مس الشيء)) (الفيومي (ت ٧٧٠)، ٢٠٠٥، صفحة ٤٥٥). وذكر هذا المعنى الأعشى إذ يقول: (ديوان الأعشى، بلا سنة، صفحة ٢٥٠).

ولا تلمس الأفعى يداك تنوشها

ودعها إذا ما غيبتها صفاتها

وأما قراءة المصحف الشريف: ((أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ)) بإثبات الألف، وهذه القراءة دالة على المجامعة؛ لأن الفعل من اثنين، وهو يقتضي المفاعلة؛ لأن الجماع لا يكون إلا من اثنين (القيسي (ت ٤٣٧)، ٢٠٠٧، صفحة ٤٣١/١). ويرى الطبري أن أولى القراءتين في ذلك في الصواب قول من قال: عنى الله بقوله: ((أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ))، الجماع دون غيره من معاني اللمس، وقد استدل بجملة من الروايات عن النبي (صلى الله عليه واله وسلم) منها: أنه (صلى الله عليه واله وسلم) قبل بعض نسائه ثم صلى ولم يتوضأ (الطبري، ٢٠٠٩، صفحة ١٠٨/٤).

والحديث كما ذكره الطبري عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت، عن عروة، عن عائشة قالت: ((كان النبي (صلى الله عليه واله وسلم) يتوضأ ثم يقبل، ثم يصلي ولا يتوضأ)) (الطبري، ٢٠٠٩، صفحة ١٠٨/٤). إذن لمس المرأة على رأي الطبري لا يقتضي بطلان الوضوء، وإنما الذي يستوجب الطهارة على الطرفين هو الجماع؛ لأن الفعل (لامس) يقتضي المشاركة، أن المرأة تلامس الرجل، والرجل يلامسها، والمفاعلة لا تكون إلا من اثنين. ومن أدلتهم على ذلك: جامعت المرأة، ولا يقال: جمعت (الأصبهاني (ت ٦٠٣)، ٢٠٠٦، صفحة ٨٤). ورأي الطبري يوافق

رأي الإمامية إذ يرى فقهاء الإمامية أن لمس المرأة لا ينقض الوضوء، وأن قراءة المصحف الشريف: ((أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ)) تدل على المجامعة (الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، ش، ٢٠١٠، صفحة ١٩٧/٣) (الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)، ش، ١٤٢٠ هـ، صفحة ١١٠/١) (الطبرسي (ت ٥٤٨ هـ)، ١٤٢٥، صفحة ٨١/٣) (السبزواري (ت ١٤١٤ هـ)، ٢٠٠١، صفحة ٢٥٧/٨). ومن الأدلة التي يستدل بها على ذلك أن الله تعالى ذكر (لامستم) بعد ذكر الجنابة، وهذا من باب النص بالخاص بعد العموم، لبيان أن الجنابة الاختيارية الحاصلة من مقارنة النساء، كالجنابة غير الاختيارية، توجب الرخصة للتيمم (السبزواري (ت ١٤١٤ هـ)، ٢٠٠١، الصفحات ٢٥٧/٨-٢٥٨). وأشار أبو حيان الأندلسي بأن هناك علاقة دلالية بين الجماع والتيمم، وذلك أن المراد من (لامستم) الجماع، والجنب يتيمم، ولا ذكر للامس بيده، فلو قبل ولو بلذة لم ينتقض الوضوء (الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، ٢٠١٠، صفحة ٢٦٨/٣).

وقد دلت الروايات والأخبار عن أئمة أهل البيت (صلوات الله عليهم أجمعين) موافقة لما قدمناه من أن المراد من الملامسة في الآية الجماع، ففي حديث أبي مريم قال: قلت لأبي جعفر (عليهما السلام) ما تقول في الرجل يتوضأ ثم يدعو جاريته فتأخذ بيده حتى ينتهي

إلى المسجد فإن من عندنا يزعمون أنها الملامسة، فقال: ((لا والله ما بذلك بأس وربما فعلته وما يعنى بهذا ((أَوْ لَأَمْسُتُمُ النِّسَاءَ)) إلا الواقعة في الفرج)) (العالمي (ت ١١٠٤)، ٢٠٠٨، صفحة ١٩٢/١). وفي رواية أخرى عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: ((اللمس: الجماع)) (العيّاشي (المتوفى في القرن الرابع الهجري)، صفحة ٢٧٠/١). وغيرها من الروايات الدالة على أن المراد من الملامسة في الآية: الجماع، وبذلك يتبين أن ترجيح الطبري لقراءة المصحف الشريف تؤدي إلى حكم الله المراد، وهو بذلك يوافق الإمامية في رأيهم.

المبحث الثاني: قراءات قرآنية على مستوى الأسماء.

قراءات قرآنية باختلاف حركة البناء الصرفي:

قال تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ)) (سورة البقرة، صفحة ٣٢/ الآية: ٢٠٨).

خطاب الآية الكريمة مدني، والإضافة تشريفية لا اختصاصية، والتعبير بـ((ادخلوا)) يدل على كمال الاهتمام. ومادة (سلم) تأتي بمعنى التعري عن العيوب والأفات، سواء أكانت ظاهرية أم باطنية، في الدنيا والآخرة

(السبزواري (ت ١٤١٤)، ٢٠٠١، صفحة ٢٥٢/٣). والسلم والإسلام والتسليم واحد (الطباطبائي، ١٩٩٧، صفحة ١٠٢/٢). واختلف المفسرون في لفظة (السلم) فمنهم من فسرهما بالإسلام، ومنهم من فسرهما بالصلح، وفسرها آخرون بالطاعة التي تختزن معنى الاستسلام، أي: استسلام الإنسان لربه بطاعته له وانقياده لأوامره ونواهيهِ (فضل الله (ت ٢٠١٠)، ٢٠٠٧، صفحة ١٢٦/٤).

ذكر الطبري أن في قوله تعالى: ((ادخلوا في السلم)) وردت قراءتان (الطبري، ٢٠٠٩، صفحة ٣٣٦/٢): القراءة الأولى: وهي قراءة المصحف الشريف وعليها أغلب القراء: ((ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ)) بكسر السين. والقراءة الثانية وهي قراءة نافع بن عبد الرحمن، وأبي جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي: ((ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ)) بفتح السين (خالويه (ت ٣٧٠)، ٢٠٠٨، صفحة ٤٢١/١) (القيسي (ت ٤٣٧)، ٢٠٠٧، صفحة ١٢٦/١) (الجزري، ٢٠٠٩، صفحة ٢٢٧). أما قراءة الفتح، فإنها تعني المصالحة والمسالمة، قال ابن عاشور: ((وحقيقة السلم الصلح وترك الحرب)) (عاشور (ت ١٣٩٤)، صفحة ٢٥٩/٢). وأما قراءة المصحف الشريف والتي عليها أكثر القراء فهي تدل على وجوب الدخول في الإسلام، والمعنى: ادخلوا في الإسلام كافة. لقد واقف الطبري أمام القراءتين

مرجحا قراءة من قرأ بكسر السين، والتي دلت على وجوب الدخول في الإسلام إذ يقول: ((وأما الذي هو أولى القراءتين بالصواب في قراءة ذلك قراءة من قرأ بكسر السين)) (الطبري، ٢٠٠٩، صفحة ٣٣٧/٢). وبين سبب اختياره لقراءة المصحف الشريف، وصرف معناها إلى الإسلام؛ لأن الآية تخاطب المؤمنين، فلم يعد الخطاب إذ كان خطابا للمؤمنين من أحد أمرين، أحدهما: إما أن يكون الخطاب للمؤمنين بمحمد (صلى الله عليه واله وسلم) المصدقين به وبما جاء به، فإن يكن كذلك فلا معنى أن يقال لهم وهم أهل إيمان، ادخلوا في صلح المؤمنين ومسالمتهم؛ لأن المصالحة والمصالمة إنما يؤمر بها من كان حربا بترك الحرب، فأما الموالي فلا يجوز أن يقال له: صالح فلانا؛ ولا حرب بينهما ولا عداوة. والأمر الآخر: أن يكون لأهل الإيمان بمن قبل محمد (صلى الله عليه واله وسلم) من الأنبياء المصدقين بهم وبما جاءوا به من عند الله، المذكرين محمدا نبوته، فقيل لهم: ((ادخلوا في السلم))، يعني به الإسلام، لا الصلح؛ لأن الله عز وجل إنما أمر عباده بالإيمان به وبنبيه محمد (صلى الله عليه واله وسلم) وما جاء به، وإلى ذلك دعاهم دون المسالمة والمصالحة. بل نهى نبيه (صلى الله عليه واله وسلم) في بعض الأحوال عن دعاء أهل الكفر إلى الصلح، فقال: ((فَلَا تَهْتُوا

وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ)) (سورة الأنفال، صفحة ١٨٤/الآية: ٦١)، وإنما أباح له (صلى الله عليه واله وسلم) في بعض الأحوال إذا دعوه إلى الصلح ابتداء المصالحة، فقال جل شأنه: ((وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا)) (سورة الأنفال، صفحة ١٨٤/الآية: ٦١). فأما دعاؤهم إلى الصلح ابتداء فغير موجود في القرآن الكريم (الطبري، ٢٠٠٩، صفحة ٣٣٦/٢). إذن السلم بكسر السين يعني الإسلام؛ لأن جميع الآيات القرآنية التي تتحدث عن الصلح والمسالمة إنما تصدر عن الكفار لا عن رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم) ومن هنا يتبين لنا أن قراءة المصحف الشريف دالة على وجوب دخول المؤمنين الإسلام، والدوام فيه، وقد ورد في روايات أئمة أهل البيت (عليهم السلام) ما يتضمن هذا المعنى الذي ذكره المفسرون من أن المراد من السلم بكسر السين الإسلام، وأعظم مصداق للدخول في الإسلام هو الدخول في ولاية أهل البيت (عليهم السلام) فقد جاء في كتاب الكافي للشيخ الكليني (رضوان الله عليه) عن أبي جعفر (عليهما السلام)، في قوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً))، قال: ((في ولايتنا)) (الكليني (ت ٣٢٩)، ٢٠٠٨، صفحة ٣٤٥/١) (الصدوق (ت ٣٨١)، ١٤١٧، صفحة ٣٠٦/١) (القندوزي (ت ١٢٩٤)، ١٤١٦،

صفحة ٢٥٠).

قراءات قرآنية بإبدال كلمة مكان كلمة ليست من جذرها.

قال تعالى: ((وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعْنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَنْتُمْ أَكْثَرُ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ)) (سورة التوبة، صفحة ١٨٨/الآية: ١٢).

سياق الآية الكريمة يدل على أن هؤلاء الناكثين غير المشركين الذين أمر الله سبحانه في الآية السابقة بنقض عهودهم وذكر أنهم المعتدون لا يرقبون في مؤمن إلا ولا ذمة فإنهم ناكثون للأيمان ناقضون للعهود (الطباطبائي، ١٩٩٧، الصفحات ١٦٣/٩-١٦٤). ولذا أمر الله تعالى بقتالهم حتى ينتهوا عن الكفر ونكث الأيمان ونقض العهود (المراغي (ت ١٣٧١)، ١٩٤٦، الصفحات ٦٥/١٠-٦٦). وذكر الطبري أن في قوله تعالى: ((لا أيمان لهم)) وردت قراءتان: القراءة الأولى وهي قراءة المصحف الشريف: ((إنهم لا أيمان لهم)) بفتح الهمزة على أنه جمع يمين.

القراءة الأخرى: وهي قراءة ابن عامر: ((إنهم لا إيمان لهم)) بكسر الهمزة على أنه مصدر (القيسي (ت ٤٣٧)، ٢٠٠٧، صفحة ٧٩/٢) (الجزري، ٢٠٠٩، صفحة ٢/٢٠٩). هناك فرق لغوي بين اللفظتين، بين الأيمان بالفتح، والإيمان بالكسر. فالإيمان بكسر

الهمزة من أمن وأمنا، وأمنة بمعنى: اطمئنان، فهو أمن، آمن، ومنه آمنه إيماناً، أي: صدق، ووثق به، والإيمان التصديق مطلقاً (المصري (ت ٧١١)، ٢٠١١، صفحة ٢٣/١٣). وقد يأتي الإيمان بالكسر ويراد به الإسلام، قال الفيومي: ((وأمنت بالله إيماناً: أسلمت له)) (الفيومي (ت ٧٧٠)، ٢٠٠٥، صفحة ٣١).

والأيمان بفتح الهمزة: جمع يمين، وهو بمعنى القسم (المصري (ت ٧١١)، ٢٠١١، صفحة ٣٢/١٣). قيل: وسمي الحلف يميناً؛ لأنهم كانوا إذا تحالفوا ضرب كل واحد منهم يمينه على يمين صاحبه فسمي الحلف يميناً مجازاً (المصري (ت ٧١١)، ٢٠١١، صفحة ٢٣/١٣).

وذكروا أن قراءة الكسر لها وجهان: الوجه الأول: ((إنهم لا إيمان لهم))، أي: لا أمان لهم، أي: لا تؤمنوهم، فيكون مصدراً من الإيمان الذي هو ضد الإخافة ن والوجه الآخر: إنهم كفرة لا إيمان لهم، أي: لا تصديق ولا دين لهم (الشافعي (ت ٦٠٤)، ٢٠٠٩، صفحة ١٨٧/١٥) (المقدسي (ت ٦٢٠)، ١٩٦٨، صفحة ٢٠١/٢). أما قراءة المصحف الشريف والتي جاءت تتحدث عن الأيمان الذي هو اليمين، فقد دلّ عليها قوله تعالى: ((إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ)) (سورة التوبة، الصفحات ١٨٧-١٨٨/الآية: ٤ و٧)، والمراد من المعاهدة

الميثاق الذي أمروا أن لا ينقضوه (الطباطبائي، ١٩٩٧، صفحة ١٥٤/٩). وذكروا أن المعاهدة تكون بالآيمان، ودليلهم على ذلك قوله تعالى: ((أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ)) (سورة التوبة، صفحة ١٨٨/الآية: ١٣)، وبذلك تكون قراءة الفتح دالة على نقض عهودهم. لقد تعرض الطبري إلى القراءتين وعرضهما بالتفصيل، ثم رجح قراءة الفتح والتي هي قراءة المصحف الشريف، وهذه القراءة تبين لنا حكما من الأحكام الشرعية، وهو حرمة نقض العهود (الطبري، ٢٠٠٩، الصفحات ٣٣٠/٦-٣٣١). وهو رأي علماء الإمامي (الطوسي) (ت ٤٦٠هـ) ش.، ٢٠١٠، صفحة ١٦٤/٥) (الطبرسي (ت ٥٤٨هـ)، ١٤٢٥، صفحة ١٨/٥) (الطباطبائي، ١٩٩٧، صفحة ١٥٤/٩). رجح هذا الرأي مكي القيسي وسبب ذلك؛ لأن المعنى عليه، ولأن الجماعة عليه (القيسي) (ت ٤٣٧هـ)، ٢٠٠٧، صفحة ٧٩/٢). واختاره ابن خالويه (الشافعي) (ت ٣٧٠هـ)، ١٩٩٢، صفحة ١٤٣). وهو مذهب الفراء (الأوسط) (ت ٢١٥)، ٢٠١٠، صفحة ٢٨٥/١).

وإلى هذا المعنى وردت روايات أئمة أهل البيت (عليهم السلام)، فقد ورد عن الإمام جعفر بن محمد الصادق (عليهما السلام) أنه قال: ((دخل عليّ أناس من أهل البصرة فسألوني عن طلحة والزبير، فقلت لهم: كانا من

أئمة الكفر، إن عليا (عليه السلام) يوم البصرة لما صفت الخيل، قال لأصحابه: لا تعجلوا على القوم حتى أعذر فيما بيني وبين الله عز وجل وبينهم، فقام إليهم فقال: يا أهل البصرة هل تجدون عليّ جورا في حكم؟ فقالوا: لا، قال: حفيفا في قسم؟

قالوا: لا، قال: فرغبة في دنيا أخذتها لي ولأهل بيتي دونكم، فنقمتم عليّ فنكتتم بيعتي؟ قالوا: لا، قال: فأقمتم فيكم الحدود، وعطلتها غي غيركم؟ قالوا: لا، قال: فما بال بيعتي نكتت، إني ضربت الأمر أنفه وعينه، فلم أجد إلا الكفر أو السيف، ثم ثنى إلى الصحابة فقال: إن الله تبارك تعالى يقول في كتابه: ((وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعْنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَنْمَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ))، فقال أمير المؤمنين (عليه السلام): والذي فلق الحبة وبرأ النسمة واصطفى محمدا (صلى الله عليه واله وسلم) بالنبوة إنهم لأصحاب هذه الآية، وما قتلوا منذ نزلت)) (الحميري، بلا سنة، صفحة ٤٦) (البحراني، ٢٠٠٧، صفحة ٣٧٤/٣).

نتائج البحث:

في ختام بحثي هذا الموسوم بـ ((ترجيحات الإمام الطبري للقراءات القرآنية الموافقة لفقه الإمامية)) توصلت إلى ما يأتي:

أثبتت الدراسة أن هناك فرق بين القرآن والقراءات القرآنية، وقد أشار الزركشي وجملته من الأعلام إلى هذه الحقيقة.

إن القراءات القرآنية لم ترد عن طريق التواتر بل عن طريق خبر الأحاد، بدلالة اتصال أسانيد القراءات بالقراء أنفسهم، وهذا يقطع تواتر الأسانيد.

أثبتت الدراسة أن قراءة المصحف الشريف هي القراءة التي تؤدي إلى الحكم الشرعي وهذا واضح في عبارات الإمام الطبري.

ترجيحات الإمام الطبري للقراءات القرآنية دائماً ما توافق فقه الإمامية، وهذا إن دلّ على شيء فإنه يدلّ قرب مذهبه إلى أهل البيت (عليهم السلام) فهو ينتسب إلى المذهب الشافعي الذي يعد إمامه محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤) من المتهمين بالتشيع لحبه الصريح لأل محمد (صلوات الله عليهم أجمعين).

مصادر البحث ومراجعته:

أبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١). (٢٠٠٤). معاني القرآن وإعرابه. (شرح وتحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، خرّج أحاديثه: الأستاذ علي جمال الدين محمد، المحرر) القاهرة: دار الحديث.

أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٥). (٢٠١٠). معاني القرآن

(المجلد الثانية). القاهرة: مكتبة الخانجي.
أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم المعروف بابن خلكان (ت ٦٨١هـ). (١٩٧١). وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (المجلد الأولى). (تحقيق: احسان عباس، المحرر) بيروت: دار صادر.

أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري (ت ٧٧٤هـ). (١٩٨٦). البداية والنهاية. دار الفكر .

أبي القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف أبي شامة (ت ٦٦٥). (١٩٧٥). المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز. (تحقيق: طيار آلتى قولاج، المحرر) بيروت: دار صادر .

أبي اللحام علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عباس البجلي الدمشقي الحنفي (ت ٨٠٣هـ). (١٩٩٩). القواعد والفوائد الأصولية وما يتبعها من الأحكام الفرعية. (تحقيق: عبد الكريم الفضلي، المحرر) المكتبة العصرية.

أبي جعفر محمد بن أحمد بن نصر ابن خالويه الأصبهاني (ت ٦٠٣). (٢٠٠٦). إعراب القراءات السبع وعللها (المجلد الأولى). (ضبط نصه وعلق عليه: أبو محمد الأسيوطي، المحرر) بيروت ، لبنان: دار الكتب العلمية .

أبي جعفر محمد بن جرير الطبري.
(٢٠٠٩). تفسير الطبري المسمى جامع البيان
في تأويل القرآن. بيروت، لبنان: دار الكتب
العلمية.

أبي عبد الله الحسن بن أحمد بن خالويه
(ت٣٧٠). (٢٠٠٨). الحجة في القراءات
السبع (المجلد الثالثة). (تحقيق: عبد العال سالم
مكرم، المحرر) بيروت، لبنان: دار الشرق.

أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه
الهمذاني النحوي الشافعي (ت٣٧٠هـ).
(١٩٩٢). اعراب القراءات السبع وعللها
(المجلد الأولى). (تحقيق: الدكتور عبد الرحمن
العثيمين، المحرر) مكة المكرمة: جامعة أم
القرى.

أبي عبد الله شمس الدين محمد بن محمد
بن محمد المعروف بان أمير حاج ويُقال له ابن
الموقت الحنفي (ت٨٧٩هـ). (١٩٨٣). التقرير
والتحبير (المجلد الثانية). دار الكتب العلمية.

أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري
الجعفي (ت٢٥٦). (١٤٢٢). صحيح البخاري
(المجلد الأولى). (تحقيق: محمد زهير بن
ناصر الناصر، المحرر) دار طوق النجاة.

أبي عمر عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر
الداني (ت٤٤٤). (٢٠٠٦). جامع البيان في
القراءات السبع. (تحقيق: الأستاذ عبد الرحيم
الطرهوني، والدكتور يحيى مراد، المحرر)
القاهرة: دار الحديث.

أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم

الاندلسي القرطبي الظاهري (ت٤٥٦هـ). (بلا
سنة). الإحكام في أصول الأحكام. (تحقيق:
الشيخ أحمد محمد شاكر، المحرر) بيروت،
لبنان: دار الافاق الجديدة.

أبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسي
(ت٤٣٧). (٢٠٠٧). الكشف عن وجوه
القراءات السبع وعللها وحججها. (تحقيق:
الشيخ عبد الرحيم الطرهوني، المحرر)
القاهرة: دار الحديث.

أحمد بن علي بن ثابت البغدادي. (٢٠٠١).
تاريخ مدينة السلام (تاريخ بغداد) للخطيب
البغدادي (المجلد الأولى). (تحقيق: بشار عواد
معروف، المحرر) دار الغرب الإسلامي.

أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين
(ت٣٩٥). (١٩٧٩). معجم مقاييس اللغة.
(تحقيق: عبد السلام هارون، المحرر) دار
الفكر.

أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني
الديمياطي الشهير بالبناء (ت١١١٧هـ).
(٢٠٠٦). إتحاف فضلاء البشر بقراءة الأربعة
عشر (المجلد الثالثة). (تحقيق: أنس مهرة،
المحرر) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

أحمد بن مصطفى المراغي (ت١٣٧١).
(١٩٤٦). تفسير المراغي (المجلد الأولى).
مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
أحمد بن موسى بن العباس التميمي أبي
بكر بن مجاهد البغدادي (ت٣٢٤). (١٩٨٠).
السبعة في القراءات (المجلد الثانية). (تحقيق:

شوقي ضيف، المحرر) القاهرة: دار المعارف.
 احمد طالب محمد الياسري. (٢٠١٤).
 دلالة حروف الجر في آيات الأحكام. اللغة العربي.
 كلية التربية ابن رشد.
 الإمام الأكبر زعيم الحوزة العلمية السيد أبو
 القاسم الموسوي الخوئي. (١٩٧٤). البيان في
 تفسير القرآن (المجلد الثالثة). بيروت، لبنان:
 منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
 الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي
 (ت٧٩٤). (٢٠٠٦). البرهان في علوم القرآن.
 (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المحرر)
 صيدا ، بيروت: المكتبة العصرية .
 الإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين
 بن الحسن ابن علي التميمي البكري الرازي
 الشافعي (ت ٦٠٤). (٢٠٠٩). التفسير
 الكبير أو مفاتيح الغيب. بيروت ، لبنان: دار
 الكتب لعلمية.
 الدكتور عبد العزيز بن علي الحربي.
 (٢٠١٢). توجيه مشكل القراءات العشرية
 القرشنية لغة وتفسيرا وإعرابا (المجلد الأولى).
 بيروت، لبنان: دار بن حزم.
 الشيخ ابي العباس عبدالله بن جعفر
 الحميري. (بلا سنة). قرب الإسناد. (تحقيق:
 مؤسسة آل البيت لأحياء التراث، المحرر)
 الشيخ أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي
 (ت٥٤٨). (١٤٢٥). مجمع البيان في تفسير
 القرآن (المجلد السابعة). انتشارات ناصر
 خسرو بطهران.

الشيخ سليمان بن إبراهيم الحنفي القندوزي
 (ت١٢٩٤). (١٤١٦). ينابيع المودة (سجل
 عظيم للأحاديث النبوية في مناقب الإمام علي
 وأهل البيت عليهم السلام) (المجلد الأولى).
 (تحقيق: السيد علي جمال أشرف الحسيني،
 المحرر) دار الأسوة للطباعة والنشر.
 الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور
 (ت١٣٩٤). (بلا تاريخ). التحرير والتنوير
 المعروف بتفسير ابن عاشور (المجلد الأولى).
 بيروت، لبنان: مؤسسة التاريخ.
 الشيخ محمد بن علي بن الحسن بن موسى
 بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق
 (ت٣٨١). (١٤١٧). الأمالي (المجلد الأولى).
 (تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، المحرر)
 مؤسسة البعثة بقم.
 الشيخ محمد جواد البلاغي النجفي. (بلا
 سنة). آلاء الرحمن في تفسير القرآن . بيروت،
 لبنان: دار أحياء التراث العربي.
 الشيخ محمد حسن النجفي (ت١٢٦٦هـ).
 (٢٠٠٩). جواهر الكلام في شرح شرائع
 الاسلام (المجلد الأولى). (مراجعة وتصحيح
 وتدقيق: رضا جعفر مرتضى العاملي ومحمد
 علي حاتم اسماعيل العاملي، المحرر) بيروت،
 لبنان: دار إحياء التراث العربي.
 العلامة أبي العباس أحمد بن محمد بن علي
 المقرئ الفيومي (ت٧٧٠). (٢٠٠٥). المصباح
 المنير في غريب الشرح الكبير (المجلد الأولى).
 (اعتنى به عادل مرشد، المحرر) بيروت ،

لبنان: مؤسسة الرسالة.

العلامة الحجة فخر الأمة المولى الشيخ محمد باقر المجلسي (ت ١١١١). (٢٠٠٨). بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار (المجلد الأولي). الأميرة للطباعة والنشر والتوزيع.

العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي، (١٩٩٧). الميزان في تفسير القرآن (المجلد الأولي). صححه واشرف على طباعته فضيلة الشيخ حسين الاعلمي، (المحرر) بيروت، لبنان: منشورات مؤسسة الاعلمي للمطبوعات.

العلامة السيد محمد حسين فضل الله (ت ٢٠١٠). (٢٠٠٧). من وحي القرآن (المجلد الثالثة). دار الملاك للطباعة والنشر والتوزيع. العلامة المحدث السيد هاشم البحراني. (٢٠٠٧). البرهان في تفسير القرآن (المجلد الأولي). (حققه وعلق عليه لجنة من العلماء والمحققين الأخصائيين، (المحرر) قم، إيران: منشورات المجتبى للمطبوعات.

العلامة جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري الأفرقي المصري (ت ٧١١). (٢٠١١). لسان العرب (المجلد الأولي). (حققه وعلق عليه: الدكتور أحمد سالم الكيلاني، وحسن عادل النعيمي، (المحرر) مركز الشرق الأوسط الثقافي.

الفقيه المحدث الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي (ت ١١٠٤). (٢٠٠٨). وسائل الشيعة إلى تحصيل وسائل الشريعة (المجلد

الثالثة). (تحقيق: مؤسسة أهل البيت (عليهم

السلام) لأحياء التراث، (المحرر)

القران الكريم. (بلا تاريخ).

المحدث الجليل أبي النصر محمد بن مسعود ابن عيَّاش السلمي المعروف العيَّاشي (المتوفى في القرن الرابع الهجري). (بلا تاريخ). تفسير العيَّاشي. بيروت، لبنان: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

اية الله العظمى الشهيد السيد محمد باقر الصدر (ت ١٩٨٠ م). (١٤٢٤ هـ). دروس في علم الأصول (المجلد الثانية). مركز الابحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر. ديوان الأعشى. (بلا سنة). بيروت: دار صادر.

سراج الدين محمود بن أبي بكر الأرموي (ت ٦٨٢ هـ). (١٩٨٨). التحصيل من المحصول (المجلد الأولي). (دراسة وتحقيق: الدكتور عبد الحميد علي، (المحرر) بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.

سورة آل عمران. (بلا تاريخ).

سورة الأنفال. (بلا تاريخ).

سورة البقرة. (بلا تاريخ).

سورة البقرة. (بلا تاريخ).

سورة التوبة. (بلا تاريخ).

سورة التوبة. (بلا تاريخ).

سورة الرحمن. (بلا تاريخ).

سورة النساء. (بلا تاريخ).

شمس الدين ابن الجزري محمد بن محمد بن

يوسف أبو الخير (ت ٨٣٣). (١٩٩٩). منجد المقرئين ومرشد الطالبين (المجلد الأول). دار الكتب العلمية.

شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦). (١٩٩٣). معجم الأدباء - إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (المجلد الأول). (تحقيق: إحسان عباس، المحرر) بيروت: دار الغرب الإسلامي.

شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ). (٢٠١٠). التبيان في تفسير القرآن (المجلد الأول). (تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، تصحيح وتدقيق: مركز الإمام الحسن المجتبي (ع) للتحقيق والدراسات، المحرر) بيروت، لبنان.

شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ). (١٤٢٠ هـ). الخلاف (المجلد الثالثة). (تحقيق: مجموعة من المحققين وإشراف: الشيخ مجتبي العراقي، المحرر)

صفي الدين أبي الفضائل البغدادي الحنبلي (ت ٧٣٩ هـ). (١٩٨٨). قواعد الأصول ومعاقد الفصول (المجلد الأول). (تحقيق: علي عباس الحكمي، المحرر) مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي. (٢٠٠٧). الوافي بالوفيات. دار إحياء التراث العربي.

عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١). (١٩٧٤). الإتيان في

علوم القرآن. (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المحرر) الهيئة المصرية العامة للكتاب.

عبد الرحيم بن الحسن بن علي الأسنوي الشافعي (ت ٧٧٢ هـ). (١٩٩٩). نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول (المجلد الأول). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

فقيه عصره آية الله العظمى السيد عبد الأعلى الموسوي السبزواري (ت ١٤١٤). (٢٠٠١). مواهب الرحمن في تفسير القرآن (المجلد الثانية). انتشارات دار التفسير.

للعامة الحسين بن المفضل أبو القاسم المعروف بالراغب الأصفهاني (ت ٤٠٣). (٢٠٠٦). معجم مفردات ألفاظ القرآن (المجلد الأول). (تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، المحرر) دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

محمد بن محمد الدمشقي ابن الجزري. (٢٠٠٩). النشر في القراءات العشر. (تحقيق: علي محمد الضباع، المحرر) المطبعة التجارية الكبرى.

محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني (ت ٣٢٩). (٢٠٠٨). الكافي لثقة الإسلام (المجلد الأول). بيروت، لبنان: الأميرة للطباعة والنشر.

محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥). (٢٠١٠). البحر المحييط (المجلد الثالثة). (دراسة وتعليق وتحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه، الدكتور زكريا عبد المجيد النوتي، والدكتور أحمد النجولي الجمل،

المحرر) بيروت ، لبنان: دار الكتب العلمية .
موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد ابن
قدامه المقدسي (ت ٦٢٠). (١٩٦٨). المغني.
القاهرة: مطبعة الفجالة الجديدة.
نصر بن علي بن محمد الشيرازي أبن أبي
مريم (ت ٥٦٥). (١٩٩٣). الموضح في وجوه
القراءات وعللها (المجلد الأول). (تحقيق:
عمر حمدان الكبيسي، المحرر) جدة: الجماعة
الخيرية لتحفيظ القرآن.